

# متابعة وتطهير المديونية

(78)



منهجية تحليل المديونية وكيفية خلاص الديون وتسويتها وإبرام ديون جديدة باعتماد مؤشرات وآليات معينة

## الإطار القانوني:

- [مجلة الجماعات المحلية](#) الصادرة بمقتضى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018،
- مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى [القانون عدد 81 لسنة 1973](#) المؤرخ في 31 ديسمبر 1973.

## 1. تعريف الدين العمومي:

- يمكن تعريف الدين العمومي للجماعة المحلية على أنه جملة من الالتزامات المالية المحمولة عليها لفائدة الغير والمستوفاة لشروط ووثائق خلاصها والتي حل أجل خلاصها ولم يتم تسويتها ما لم تسقط بمرور الزمن طبقاً لأحكام الفصل 46 من مجلة المحاسبة العمومية.
- وتتكون الديون من:
- المتخلّات التي لم يتم خلاصها بانقضاء السنة المالية التي أبرمت خلالها والمستوفاة لشروط ووثائق خلاصها.
- أقساط القروض أو الديون المجدولة والفوائد المترتبة عنها التي حل أجل خلاصها ولم يتم خلاصها.
- المبالغ المستحقة بفاتورات الاستهلاك والمتضمنة لأجل قصوى محددة بنصوص خاصة.
- ولا تعتبر الديون المجدولة وأقساط القروض ديونا على هذا المعنى إلا بحلول أجل خلاصها المدرج بالاتفاقية أو بجدول الخلاص.

## 2. شروط ثبوت الدين:

- لكي يصبح الدين العمومي ثابتا ويعمر ذمة الجماعة المحلية، وجب توفر الشروط التالية:
- استيفاء شروط ووثائق الخلاص (توفر وثائق الخلاص وصحتها وذلك وفقا لمقتضيات مجلة المحاسبة العمومية).
  - عدم خلاص المبالغ المستحقة بحلول أجل الخلاص (إما بانقضاء السنة المالية، أو بحلول أجل الجدولة، أو الأجل المحددة بنصوص خاصة: فواتير الاستهلاك، كشوفات الخلاص...).
  - عدم سقوط الحق بمرور الزمن.

## 3. تحليل المديونية:

يقترح تحليل المديونية بالاعتماد على المنهجية التالية:

- 1.3. تحديد حجم المديونية:** أي ضبط جملة مبالغ الديون المتخلدة بذمة البلدية.
- نظرا إلى أن المديونية هي نتيجة لجملة من العمليات المالية المرتبطة بالتصرف والاستثمار فإن النظر فيها يقتضي تجميع كل المعطيات والوثائق المتعلقة بالدين ومن أهمها:
- الفواتير الصادرة عن المزودين ومسديي الخدمات التي حل أجل خلاصها ولم يقع تسديدها والتأكد من احترامها للشروط القانونية للخلاص.
  - محاضر جدولة الديون.
  - جداول أقساط القروض المبرمة لدى ص.ق.م.ج.م أو المؤسسات المالية الأخرى.

## 2.3. تحليل تركيبة المديونية:

تصنف الديون إلى:

- ديون مؤسسات عمومية وديون خواص.
- ديون تصرف وديون استثمار.

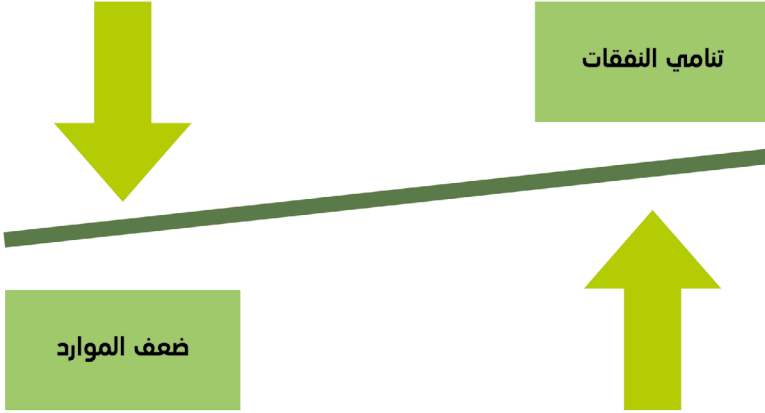
## 3.3. تقييم القدرة على تسوية وتطهير الديون والقدرة على إبرام ديون جديدة بعنوان سنة مالية معينة:

تحديد الإمكانات المالية المتوفرة أو الواجب توفيرها والتي يمكن تخصيصها لتسوية الديون. ويقترح للتوفيق في ذلك ضبط ودراسة جملة من المؤشرات المستخرجة من التحليل المالي ومن أهمها مؤشر المديونية وهو التقنية المعتمدة للكشف عن أهمية وطبيعة وحجم الديون لبلدية معينة مقارنة بموارد ونفقات الميزانية وذلك لغاية الكشف عن مدى قدرتها على تسوية ديونها. ولتقييم حجم التدابير والقدرة على خلاص الدين والقدرة على إبرام ديون جديدة يمكن اعتماد المؤشرات التالية:

بيان المؤشر	مدلول المؤشر
جملة الديون/جملة موارد العنوان الأول	حجم الديون مقارنة بجملة موارد الجماعة المحلية
الادخار الخام/جملة الديون	قدرة الجماعة المحلية على تسوية الديون
حجم الدين/عدد السكان	حجم التدابير بالنسبة لكل متساكن من المتساكنين
حجم الدين/جملة المبالغ المتخلدة لفائدة الجماعة المحلية	تغطية المبالغ المتخلدة لفائدة الجماعات المحلية لجملة الديون المتخلدة بذمتها

#### 4. أسباب المديونية:

- يمكن إرجاع تسجيل متخللات لفائدة الغير والعجز عن خلاصها إلى عديد الأسباب ومن أهمها:
- عدم احترام التوازن الحقيقي للميزانية: أي إدراج موارد وهمية تقابلها نفقات وجوبية (ميزانية غير واقعية).
- تنامي النفقات الوجوبية (تأجير، نفقات تسيير...) مقابل تطور محدود للموارد.



- ارتفاع كلفة التأجير بما يؤدي إلى تقلص هامش التصرف.
- إنجاز استثمارات تفوق القدرة الحقيقية للبلدية واللجوء إلى القروض لتمويلها.
- إعطاء الأولوية في توجيه الادخار لتمويل الاستثمارات على حساب تغطية نفقات التصرف (مساهمة موارد ع1 في مصاريف ع2).
- عدم التحكم في نفقات استهلاك الطاقة (كهرباء، وقود، اتصالات، ماء...) وعدم القيام بأشكال التدقيق المختلفة.
- تمويل نفقات التدخل العمومي (منح للجمعيات) على حساب النفقات الوجوبية.
- التعهد بنفقات تفوق مبالغها المقايض المحققة فعليا خلال نفس السنة المالية ([الفصل 181 من م.ج.م.](#))
- عدم القدرة على تغطية نفقات التأجير واللجوء إلى تسبقات الخزينة.

#### 5. أفضل الممارسات للضغط على المديونية:

تقتضي معالجة الديون الاعتماد على آليات تنظيمية ومالية:

##### 1.5. الآليات التنظيمية:

- يقتضي التحكم في حجم المديونية المتابعة الدقيقة والدورية لتطور مختلف مؤشراتها وعناصرها وذلك من خلال:
- ضبط قائمة في الديون يتم تحيينها دوريا تتضمن جملة من المعطيات الضرورية كمبلغ الدين والدائن وتاريخ إبرامه وتاريخ استحقاقه وجدولة الخلاص.
- تصنيف الديون وفق الجهة الدائنة (قطاع عام، قطاع خاص) ونوعية الدين (ديون تصرف، ديون استثمار) وأولوية خلاصه مع تحديد الديون التي يمكن اللجوء لجدولتها.

- اعتماد جداول قيادة لمتابعة مختلف مؤشرات تطوّر المديونية.
- كما يجب إعداد مخطط سنوي لتطهير الديون بكل دقة بمناسبة إعداد الميزانية ضمن التطابق بين المبالغ المدرجة بالمخطط والمرشمة بالميزانية، والعمل على تحيينه إن اقتضى الأمر.
- ويقتراح مسك جداول وكشوفات متابعة الديون وتحيينها بكل دقة مع بداية كل سنة مالية وفق تصنيفها:

المؤسسة الدائنة	تاريخ إبرام الدين	مبلغ الدين في بداية السنة	ما تم خلاصه خلال السنة	مبلغ الدين في موفى السنة	أسباب تسجيل الدين

## 2.5. الآليات المالية:

- تحديد أهم الفصول التي يمكن العمل عليها لتعئنة أكثر ما يمكن من الموارد والفصول التي يمكن الضغط عليها لمزيد ترشيد النفقات بهدف ضبط السيناريوهات التي يمكن للبلدية اعتمادها في وضع الإستراتيجيات المستقبلية.
- المتابعة الدقيقة والمتواصلة لنفقات استهلاك الطاقة من خلال مسك جداول متابعة للفواتير (خاصة الكهرباء والماء) والتأكد من أرقام العدادات ومطابقة الكميات الواردة في الفواتير مع الاستهلاك الفعلي.
- اعتماد نتائج التحليل المالي عند إعداد الميزانية وتوجيه الادخار إلى تسوية الديون عوضا عن تمويل التدخل العمومي أو تمويل الاستثمارات: تخصيص فواضل العنوان الأول للسنة السابقة لخلاص الديون والاستغناء عن مساهمة موارد العنوان الأول في مصاريف العنوان الثاني حيث لا يمكن اعتبار الفارق بين موارد العنوان الأول المحققة ونفقات العنوان الأول المنجزة مدخرات في ظل وجود ديون بالعنوان الأول لم تتم تسويتها.